الأمم المتحدة S/PV.9590

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9590**

الأربعاء، 27 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي/السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2024/251)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كما قلنا أمس (انظر S/PV.9588 و S/PV.9589)، فقد أرسى وفد فرنسا في 25 آذار/مارس (انظر S/PV.9587) سابقة إجرائية فيما يتعلق بجلسة لمجلس الأمن طلب وفد بلدنا عقدها بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) على يوغوسلافيا وذلك بإصراره على أن تكون قاعة المجلس هي المكان الوحيد لاتخاذ جميع قرارات المجلس المتعلقة بعقد الجلسات وألا تكون لأي ترتيبات مسبقة أي أهمية. وبمبادرة من فرنسا، أجري تصويت إجرائي على بند جدول الأعمال بالرغم من أن الرئاسة اليابانية كانت قد حددت سلفا موعدا للجلسة وأُدرج البند في برنامج العمل المؤقت للمجلس. ومع ذلك، لم تتمكن الرئاسة من تأكيد قرارها حين اجتمعنا في القاعة.

لذلك، فإن أفعال فرنسا وأفعال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الداعمة لها أدت إلى حرمان أحد أعضاء المجلس من القدرة على طلب عقد جلسة، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لحق كل عضو من أعضاء المجلس في الدعوة إلى عقد أي جلسات يعتبرها ضرورية. لقد طلبنا عقد جلسة بشأن أحد أهم بنود جدول أعمال مجلس الأمن، أي "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". ونعتزم مناقشة الآثار الإجرائية المترتبة على هذه السابقة السلبية للغاية والخطيرة جدا في إطار بند "مسائل أخرى" في مشاورات المجلس المغلقة التي ستعقد بعد ظهر اليوم.

وبغية تجنب "المعايير المزدوجة" وسوء التفسير من جانب زملائنا الغربيين، وهي مسألة سياسية بوضوح وليست إجرائية في طابعها، نطلب إلى الرئاسة أن تطرح للتصويت قرارها بعقد هذه الجلسة لأن الرئاسة، كما رأينا في 25 آذار/مارس، لا تريد أن تتحمل أي مسؤولية عن عقد جلسات المجلس. وسيتعين علينا القيام بذلك إلى أن يتفق المجلس على أسلوب عمل عادي.

لقد قدمنا مرة أخرى طلبا رسميا بعقد جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان الناتو على يوغوسلافيا. وحددت الرئاسة اليابانية موعدا لعقدها بعد ظهر يوم 28 آذار/مارس. ونأمل ألا تدعي هذه المرة أن المهام الموكلة إلى رئيس مجلس الأمن مثلها كمثل مهام السكرتير وأنها تقتصر على مجرد حجز موعد في برنامج العمل. إن القرار السياسي قراركم، سيدي الرئيس، إما بالاستجابة لطلبنا بالإيجاب أو خلاف ذلك. وإذا أراد أحد تحدي ذلك، فسيتعين عليه الطعن في قرار الرئيس من دون التستر وراء حيل ظرفية وإجرائية غير ذات صلة.

في الختام، أود أن أذكر الأعضاء بأنه قبل 25 عاما، في 26 آذار/مارس 1999 (انظر S/PV.3989)، اقترحت روسيا، في جلسة لا تُنسى لمجلس الأمن بشأن الحالة في يوغوسلافيا، مشروع قرار (S/1999/328)، تضمن على وجه التحديد فرض التزامات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من بينها سحب قوات الدفاع والشرطة الاتحادية من كوسوفو وميتوهيا. بيد أن 12 عضوا من أعضاء المجلس عارضوا مشروع القرار الذي كان يمكن أن يحول دون حدوث أزمة دولية دامية كبرى. ونأمل أن يكون أعضاء المجلس قد أصبح لديهم ضمير سياسي، خلال السنوات الـ 25 الماضية، وألا يرتكبوا نفس الخطأ مرة أخرى. بالطبع، بالنسبة لزملائنا الغربيين فلا أمل فيهم. ونحن نعلم جيدا أن لديهم تعليمات بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لعرقلة مناقشات المجلس بشأن هذا الموضوع – أي عدوان الناتو على دولة ذات سيادة – وهو موضوع مزعج للغاية بالنسبة للعواصم الغربية. ولكن إن ارتكبوا نفس الخطأ، حينها ستكون لدينا أسباب أكثر بكثير لتذكير المجلس بالأحداث المأساوية التي وقعت في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 1999 والاعتداءات الأخرى التي قادتها التحالفات الأنجلوسكسونية وسنفعل ذلك يوميا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا للطلب المقدم من الاتحاد الروسي، سأطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على جدول الأعمال المؤقت لجلسة اليوم. سأطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال جدول الأعمال المؤقت 15 صوتا مؤيدا. أقر جدول الأعمال المؤقت.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2024/251)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة جاكي – آنا، ممثلة الأمانة الفنية الوطنية لتنفيذ القرار 2250 (2015).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/251 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر رئاسة مجلس الأمن وجميع الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أرحب عن بعد بحضور السفير زينون موكونغو، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، وكذلك الممثل الدائم لرواندا والسيدة جاكي – آنا، ممثلة المجتمع المدني الكونغولي.

(تكلمت بالإنكليزية)

منذ جلسة الإحاطة التي جُددت فيها الولاية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9500)، تركزت الديناميات السياسية في المقام الأول حول الانتخابات الرئاسية والوطنية وانتخاب المجالس التشريعية للمقاطعات. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية الكبيرة، نظمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الانتخابات في 20 ديسمبر/كانون الأول 2023، كما هو مقرر، لكنها اضطرت إلى تمديد فترة التصويت لعدة أيام. وأرحب بإجراء الانتخابات بطريقة سلمية إلى حد كبير وبالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لمعالجة بعض المخالفات وأوجه القصور التشغيلية التي شابت العملية.

وقد أصدرت المحكمة الدستورية الآن حكمها النهائي بشأن التصديق على النتائج، مما فتح الطريق نحو تثبيت الأغلبية في البرلمان وبدء الدورة البرلمانية الربيعية وتشكيل الحكومة الجديدة. ويشجعني اعتماد وزارة الشؤون الجنسانية لخريطة طريق للتصدي للعنف الانتخابي ضد المرأة التي واجهت اعتداءات بدنية ولفظية خطيرة لثنيها عن المشاركة خلال انتخابات كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وازداد الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهوراً منذ انتهاء الانتخابات، حيث سجلت حركة 23 مارس تقدماً كبيراً ووسعت أراضيها إلى مستويات غير مسبوقة. وتوج ذلك بحالة إنسانية أكثر كارثية، حيث بلغ النزوح الداخلي أعداداً لا مثيل لها. وفي غضون ذلك، توسّطت أنغولا في التوترات الإقليمية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مع استئناف عملية لواندا، في حين بدأت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتشارها في مقاطعة كيفو الشمالية.

(تكلمت بالفرنسية)

ويقدم التقرير المعروض عليكم معلومات مستكملة مفصلة عن الحالة على أرض الواقع. وعلى الجبهة السياسية، أعيد انتخاب الرئيس

تشيسيكيدي تشيلومبو لولاية ثانية وأعلن أن إصلاح جهاز الأمن والدفاع سيكون إحدى أولوياته الرئيسية. وتقف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة المقبلة في جهودها الرامية إلى تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وغيره من الإصلاحات الرئيسية في مجال الحوكمة، بقدر ما تحظى بتوافق واسع في الآراء، على النحو المنصوص عليه في ولايتنا. ومع استمرار المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، ترحب البعثة بما كرر الرئيس الإعراب عنه من تأييد لتعيين متحدث باسم المعارضة، وهي بادرة انفتاح حاسمة لتمكين المعارضة من أداء دورها في العملية الديمقراطية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وكما أكد المجلس مراراً وتكراراً، وكان له صدى في البيان الصادر مؤخراً عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يتعين انسحاب جميع القوات الأجنبية العاملة بصورة غير مشروعة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويتعين نزع سلاح الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لا يوجد حل عسكري مستدام للنزاع، ذاك الحل الذي يجب أن يرتكز على عملية سياسية مستدامة تعالج الأسباب الجذرية للعنف. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لعملية لواندا وأن أشيد بالجهود التي يبذلها حالياً رئيس أنغولا جواو مانويل غونسالفيس لورنسو. والاجتماع الأخير الذي قاده وزيرا خارجية البلدين لرسم مسار لتخفيف حدة الأزمة أمر مشجع.

(تكلمت بالفرنسية)

بينما اجتذبت أزمة حركة 23 مارس قدراً كبيراً من الاهتمام، يجب علينا أيضاً أن نسلط الضوء على الفظائع التي ارتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة وعواقبها الوخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما على الحدود بين مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. لقد قتل نحو 200 شخص هناك منذ بداية العام. ولا يزال انعدام الأمن في إيتوري متصاعداً، وتغذيه على الأخص الفظاعات التي ترتكبها ميليشيات التعاونية لتنمية الكونغو، وجماعة زائير، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، فضلاً عن القوات الديمقراطية المتحالفة.

وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، وعلى الرغم من التقدم الكبير، شهدنا تجدد التوتر في الأشهر الأخيرة الذي تأججه الجماعات المسلحة والمنافسات القبلية. وقد أسهمت في ذلك إلى حد كبير الشائعات المتكررة عن وجود عناصر من حركة 23 مارس وامتداد النزاع من كيفو الشمالية إلى الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصاعد التوترات بين رواندا وبوروندي، الذي أدى إلى إغلاق الحدود من جانب بوجومبورا، عامل آخر من المرجح أن يزعزع استقرار المقاطعة والمنطقة ككل.

ولحماية المدنيين، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بعمليات مشتركة في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. وتم في شباط/فبراير من هذا العام تعزيز "عملية سبرينغبوك" الدفاعية، التي نفذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة على مختلف الطرق المؤدية إلى غوما. وقد ساعد ذلك في حماية منطقة غوما باحتواء هجوم حركة 23 مارس في منطقة ساكي، دعماً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. يتعرض حفظة السلام التابعون لنا، على أساس يومي تقريباً، لإطلاق نار مباشر وغير مباشر من مختلف الأطراف المتحاربة. وفي الآونة الأخيرة، سقطت قذائف هاون من مواقع تحتلها حركة 23 مارس على قواعد بعثة منظمة الأمم المتحدة في قطاع ساكي، مما أدى إلى إصابة ثمانية من حفظة السلام، بعضهم في حالة خطيرة، وستة موظفين مدنيين تابعين للبعثة في حادث ثان. وإنني أدين بشدة تلك الهجمات على موظفينا.

(تكلمت بالإنكليزية)

ومع انسحاب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا بالكامل بحلول بداية كانون الثاني/يناير، تمكنت حركة 23 مارس من احتلال جميع المواقع السابقة لتلك القوة، مما سمح لها لاحقاً بالتحرك جنوباً لتطويق ساكي وغوما. وفي غضون ذلك، تواصل بعثة الجماعة الإنمائية

للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتشارها، حيث تم بالفعل نشر 000 2 جندي. وبدأت بعثة الجماعة في تقديم مساعدتها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مختلف الجبهات العملياتية وأقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولايتها في 4 آذار/مارس.

وكما أبرزتُ آنفاً، يجب أن تسير المشاركة العسكرية جنباً إلى جنب مع استمرار استثمار السلطات الكونغولية في عمليات السلام الإقليمية والوطنية والمحلية، يكمّلها إصلاح عميق لقطاع الأمن وتفعيل برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، الذي تخطط منظومة الأمم المتحدة لدعمه من خلال برنامج مشترك.

(تكلمت بالفرنسية)

وأودّ الآن أن أتطرّق إلى الحالة الإنسانية وأن أدق ناقوس الخطر إزاء الكارثة التي تتكشف أمام أعيننا، وذلك إن لم يكن لشيء فلتصاعد أزمة حركة 23 مارس في كيفو الشمالية، ولكن أيضاً بسبب العنف المسلح الذي طال أمده في إيتوري وكيفو الجنوبية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من 7,1 مليون شخص نازحون داخلياً في البلد، بزيادة قدرها 000 800 منذ إحاطتي الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر، قبل حوالي ثلاثة أشهر. يعاني حوالي 23,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن واحداً من كل أربعة كونغوليين يواجه الجوع وسوء التغذية، مما يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية البلد الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.

تواجه مدينة غوما وضواحيها موجات هائلة من النازحين داخلياً. وفي نهاية الشهر الماضي، تم تسجيل ما لا يقل عن 104 مواقع نزوح حول غوما وحدها، تستضيف أكثر من 000 630 شخص. كما وصلت حالات العنف الجنساني والاستغلال الجنسي إلى أرقام قياسية جديدة. وفي كانون الثاني/يناير 2024 وحده، تم الإبلاغ عن 400 10 حالة عنف جنساني في جميع أنحاء البلد، وهي زيادة أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.

تتطلب تلك الكارثة الإنسانية استجابة كافية من المجتمع الدولي. ومع ذلك، في فبراير/شباط، ظلت خطة الاستجابة الإنسانية للبلد لعام 2023 تعاني من نقص كبير في التمويل، حيث بلغت 40 في المائة فقط من مبلغ 2,25 بليون دولار المطلوب حتى الآن. وهذا انخفاض حاد من 53,2 في المائة في عام 2022 ولا يبشر بالخير لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 التي تم إطلاقها بهدف جمع 2,6 بليون دولار، والتي وصل تمويلها إلى 14,2 في المائة فقط حتى الآن. ولذلك، أكرر ندائي العاجل إلى المانحين لتوفير الموارد اللازمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية الكافية إلى من تمس حاجتهم إليها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وإذ نمضي قدما في تنفيذ المرحلة 1 من خطة فك الارتباط، أصبح من الواضح أن استدامة جهودنا للانسحاب ستكون حاسمة، لا سيما فيما يتعلق بنقل مسؤوليات حماية المدنيين، فضلا عن تسليم القواعد إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وتحقيقا لتلك الغاية، واصلنا العمل عن كثب مع النظراء الوطنيين والإقليميين بشأن تنفيذ ورصد التقدم المحرز، بينما نقيم مختلف الآثار على السكان الذين يوفر لهم وجود البعثة حماية حتى الآن.

وكمعلم أول، سلمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قاعدة كامانيولا في 28 شباط/فبراير إلى الشرطة الوطنية. ونظرا للتحديات، أشكر مقدما العديد من أصحاب المصلحة الذين التزموا بدعم برنامج الشرطة المشترك، المصمم لدعم انتقال البعثة. وفي ذلك السياق، أشيد باليابان على التزامها بمواصلة توسيع مشروعها الحالي للشرطة، للمساهمة في تغطية مجالات فك ارتباط البعثة لتنفيذ طرائق الخفارة المجتمعية.

وفي مشاركاتي مع السكان في كيفو الجنوبية، أصبح من الواضح أنه في الوقت الذي يشكل فيه التقيد بالجداول الزمنية المنصوص عليها التزاما مشتركا، يجب علينا أن نكفل الاستماع إلى شواغل وأصوات السكان المتضررين من أجل انسحاب مسؤول. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية قد أدمجت الآن في الأفرقة الانتقالية للمقاطعات التي تستأنف عملها بعد

الانتخابات، وقد عقدنا بالفعل إحاطات متعددة مع الشركاء الدوليين بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة فك الارتباط. وستطبق الدروس المستفادة من المرحلة 1 أيضا على الإنهاء التدريجي للمراحل اللاحقة.

ويجري فك الارتباط والانتقال في آن واحد. وذلك سيمكن فريق الأمم المتحدة القطري من دعم الحكومة الكونغولية في الحفاظ على مكاسب البعثة وتوطيدها والتعامل مع الأنشطة التي ستقع ضمن مسؤوليات فريق الأمم المتحدة القطري، على أن يدعمها مكتب منسق مقيم معزز. والموارد المالية ضرورية، ونحن نعول على زيادة التبرعات، إذ نعتمد بفضل دعم صندوق بناء السلام على إعطاء الأولوية للأنشطة الانتقالية هذا العام.

وظلت البعثة تواجه حملات تضليل متطورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما قوض جهودها وعرض حياة حفظة السلام التابعين لها للخطر. وبعملية سبرينغبوك، أدت حملات المعلومات المضللة إلى تعرض قوافلنا للهجوم من قبل السكان المحليين. ولمواجهة تلك الأساليب، عززنا تعاوننا مع عشرات الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني في غوما وأماكن أخرى للمساعدة في فضح المعلومات المضللة وتوضيح ولايتنا. وقد شهدنا بعض التقدم مع بعض قساة المنتقدين الذين يشرحون الآن تعقيدات ولايتنا. وعلى الرغم من هذه الإشارات المشجعة، ما زال يساورني القلق إزاء انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، فضلا عن خطاب الكراهية، وأكرر دعوتي لجميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن تلك الممارسات وأحث الحكومة على ضمان المساءلة.

وفي الختام، ومرددا ملاحظاتي خلال آخر إحاطة (انظر S/PV.9553)، أود أن أعيد التأكيد على أن البعثة لا تزال لا تدخر جهدا لمعالجة سوء سلوك بعض موظفينا، سواء كانوا من أفراد القوة أو الشرطة أو المدنيين. ومن هذا المنطلق، نواصل تحسين استجابتنا لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعلى مدى الأشهر الماضية، أجرينا بعثات شاملة لتقييم المخاطر في جميع المواقع التي ينتشر فيها أفراد البعثة لضمان أن يظل المنع الفعال والتحقيق في الوقت المناسب والدعم الكافي للضحايا في صميم عملنا لمعالجة وصمة عار لا تمحى يمثلها الاستغلال والانتهاك الجنسيان لعملنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيدة جاكي – آنا.

السيدة جاكي – آنا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على منحي شرف تقديم إحاطة لأعضائه بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشير إلى أن الهيكل الذي أمثله – الأمانة الفنية الوطنية لتنفيذ القرار 2250 (2015) – آلية أنشأتها الحكومة لتنفيذ توصيات مجلس الأمن للدول الأعضاء.

إننا موجودون منذ عام 2020، ونحن فرع من وزارة الشباب والمواطنة الجديدة والتماسك الوطني في بلدنا، التي عملنا معها على وضع خطة عمل وطنية، تمت الموافقة عليها وإطلاقها رسميا في 12 آب/أغسطس 2022 واعتمدها مجلس الوزراء في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام. وهذا يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية ثالث بلد في العالم، بعد فنلندا ونيجيريا، لديه خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 2250 (2015).

إننا نعمل في سياق صعب، بالنظر إلى أن الأمانة الفنية الوطنية لتنفيذ القرار 2250 (2015)، وهي هيكل جديد يعمل بلا كلل من أجل التنفيذ الشامل للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، قد واجهت بعض الصعوبات في ترسيخ نفسها في جميع أنحاء البلد لتعزيز المعلومات والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلام بين الشباب، لأنها تعمل بدون موارد كافية لتنفيذ الخطة ورصدها بشكل فعال. وتنتظر الأمانة الفنية الوطنية، منذ اعتمادها من قبل مجلس الوزراء، توقيع خطة العمل الوطنية من قبل رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزارة المسؤولة، قبل إرسالها إلى البرلمان ثم نشرها في الجريدة الرسمية. وستصبح خطة العمل الوطنية عندئذ جزءا من الإطار القانوني للبلد لحماية الشباب

العاملين في مسائل السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتعزيز مشاركة الشباب على طاولة صنع القرار والمفاوضات في مجال السلام والأمن.

ويشكل الشباب والنساء نسبة كبيرة جدا من السكان في بلدنا، لكنهم أيضا الأكثر عرضة لعواقب الحرب، بوصفهم الضحايا المختارين بالمعنى الكامل للكلمة.

والأمانة الفنية الوطنية، في مهمتها الرامية إلى تعزيز ودفع مشاركة الشباب على طاولة صنع القرار والمفاوضات والإبلاغ عن الأنشطة التي تتماشى مع الخطة، تعتبر نفسها آلية لتسهيل تلك المشاركة، بالتعاون الوثيق مع الوزارات الأخرى المشاركة في بناء السلام وتوطيده. والواقع أن نجاهل الشباب وتهميشهم من عملية صنع القرار، في بلد به هذه النسبة العالية منهم، سيكون انتحارا للبلد.

وسأبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بالحالة الأمنية في البلد.

ظل عدوان رواندا على جمهورية الكونغو الديمقراطية، متنكرا، لأكثر من عقدين من الزمن، في هيئة تمرد بأسماء مثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أو المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب أو جماعة حركة 23 مارس الإرهابية، يدمر كل شيء في طريقه، ولا سيما سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتسبب ذلك العدوان في حالة من عدم الاستقرار والقلق بشكل عام للشباب الذين فقدوا كل اتجاهاتهم، وكل أمل في المستقبل؛ الشباب الذين أصبحوا، بسبب هذه الظروف، مصدرا لتجنيد "الأطفال الجنود" وفريسة سهلة للتطرف العنيف؛ الشباب غير المتعلمين الذين لم يعرفوا سوى الحرب والعنف وسفك دماء ذويهم وأفراد أسرهم وتعرضوا لجميع أنواع سوء المعاملة في مخيمات اللاجئين أو المشردين، حيث إنهم معوزين تماما. ولم يعد لجمهورية الكونغو الديمقراطية مستقبل لأن شبابها يدمر بوحشية بسبب آثار الحرب العدوانية التي تشنها رواندا عندما يفرون من الموت من جراء العنف.

ويستخدم جيش الاحتلال الرواندي الاغتصاب وجميع أنواع العنف الجنسي كأسلحة حرب. ولم تعد المرأة الكونغولية تتمتع بأي كرامة وأصبحت مجرد شيء لممارسة الضغط وإثبات أن المعتدي الرواندي رجل متفوق وأن الزوج الكونغولي أقل شأنا منه. ويتعين على مئات الآلاف من النساء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يواجهن المعضلة الأخلاقية المتمثلة في قتل أطفالهن الذين وُلدوا نتيجة الاغتصاب. وتدرك بمرارة جميع النساء، بمن فيهن أصغر الفتيات، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يعنيه التعرض للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

ويعني تعدد الجماعات المسلحة في مقاطعات أخرى، وآخرها موبوندو في كويلو، أن الشباب يعانون من انعدام الأمن وزيادة التجنيد في تلك الجماعات.

إلى متى سيستمر هذا الوضع؟ كم عدد النساء اللواتي يجب أن يغتصبن أمام أزواجهن وأطفالهن؟ كم عدد الشباب الذين سيتعين عليهم رؤية مستقبلهم يُسرق منهم بتجنيدهم في الجماعات المسلحة؟ وإلى متى سيتعين على الأمهات أن يتحملن خزي الاضطرار إلى النوم مع أبنائهن أمام أزواجهن وأفراد أسرهن الآخرين قبل أن يستيقظ المجتمع الدولي الذي يلقي – بكل صراحة – خطبا سامية ويتخذ قرارات نبيلة، ليقول "لا، هذا يكفي"؟

نحن، الشباب الكونغولي، لا نريد سوى السلام. يريد الشباب الصامد أن يكون حول طاولة صنع القرار وطاولة المفاوضات من أجل تمثيل الشباب الكونغولي. نريد أن نعمل جنبا إلى جنب مع السلطات في اتخاذ الإجراءات بموجب الركائز الخمس للقرار 2250 (2015)، ولكن أيضا في تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة من دون تمييز. إننا مستعدون لدعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ولكن أيضا للعمل بصفتنا جهات فاعلة رئيسية في البحث عن الحلول وتقديمها. ونريد أن نساعد في الاستفادة من العائد الديموغرافي من كل زاوية.

ونطلب إلى المجلس أن يستثمر في الشباب الكونغولي بالمساعدة على النهوض بأهدافنا. ونحتاج إلى دعم مجلس الأمن بغية تعزيز مشاركة الشباب الكونغولي الذين يعملون في إطار المنظومة لتعزيز

جدول الأعمال وتنفيذ القرارات التي اتخذها ممثلو الدول المجتمعة هنا. يتمتع الشباب الكونغولي بالمرونة في جهودهم لتعزيز السلام وتوطيده، كما قدموا كل ما في وسعهم للنهوض بتلك الأهداف وضمان تنفيذها الفعال على النحو الواجب.

وأشكر رئيس مجلس الأمن وأعضاء المجلس وممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي والسيدة بينتو كيتا. ونتطلع إلى المشاركة حول طاولة صنع القرار من أجل تشاطر معارفنا وتطلعاتنا. لقد وضع المجلس ثقته فينا باتخاذ القرار والعمل على تنفيذه، ولكننا نريد أن نعمل ونشارك بفعالية لا أن يكون دورنا استعراضيا فقط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جاكي – آنا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة بينتو كيتا والسيدة جاكي – آنا على إحاطتيهما.

تدين فرنسا استئناف حركة 23 مارس هجماتها ودعم رواندا لتلك الجماعة ووجودها على الأراضي الكونغولية. يجب أن تضع حدا لذلك بدون تأخير. لقد طالب الاتحاد الأوروبي و 11 دولة أخرى بذلك في 4 آذار/مارس. ويمثل نشر المنظومات المضادة للطائرات واستخدامها على الأراضي الكونغولية تخطيا لعتبة جديدة. وتدين فرنسا الأعمال التي تقوم بها جميع الجماعات المسلحة في شرق البلد. لا بد من احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

يترتب على هذا التصعيد عواقب وخيمة من حيث الحالة الإنسانية ويؤدي إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي مقاطعة كيفو الشمالية، نزح نصف مليون شخص آخر منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تحمي جميع الأطراف السكان المدنيين ومخيمات النازحين داخليا وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وتكرر فرنسا إدانتها لخطاب الكراهية الذي يستهدف بعض القبائل، ولا سيما التوتسي، ولانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

ويجب استئناف الحوار على سبيل الاستعجال من أجل وضع حد للتصعيد. وتدعم فرنسا الجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما جهود أنغولا. ونرحب باجتماع وزيرَي خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 21 آذار/مارس في لواندا. ونشجع الحوار على أساس الالتزامات الواردة في خريطة طريق لواندا، وعملية نيروبي. وترحب فرنسا بالاقتراح الكونغولي بوضع خطة لتسريح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونزع سلاحها، وهي ميليشيا ارتكبت إبادة جماعية ضد التوتسي. ويمثل الاقتراح ردا ملموسا على التهديد الرئيسي الذي حددته رواندا في جلسة المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.9553) ويهدف إلى استعادة الثقة بين البلدين.

وتدين فرنسا بشدة الهجمات التي استهدفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أصيب العديد من حفظة السلام في الأسابيع الأخيرة نتيجة إطلاق النار أو القذائف أو الهجوم على مروحية تابعة للبعثة. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن ذلك. وندين أيضا الهجمات على المجمعات الدبلوماسية في كينشاسا. وتثير الحملات الرامية إلى التلاعب بالمعلومات التي تؤجج هذا العنف قلقا بالغا ونرحب بالبيانات التي أدلت بها السلطات الكونغولية لوضع حد لها.

في عام 2024، بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية انسحاب تدريجية ومسؤولة ومستدامة. وتعهد الجانبان بضمان ألا يعاني السكان المدنيون نتيجة لذلك. ومن هذا المنطلق، نلتزم بالنظر في الخطوات التالية في العملية. ولذلك، يجب أن تستمر روح الثقة والمسؤولية التي وضعت بها الخطة الانتقالية المشتركة في توجيه مناقشاتنا.

لقد أظهر القتال الأخير ضرورة تعزيز التنسيق بين البعثة وقوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي يجري نشرها حاليا. وقد حُددت بوضوح طرائق دعم الأمم المتحدة في القرار 2717 (2023)، وعلى هذا الأساس سيتعين على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالعمل الجاد لبعثة منظمة الأمم المتحدة والسيدة كيتا وذوي الخوذ الزرق الرامي إلى ضمان التنفيذ

الكامل للولاية التي أسندها إليهم المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسيدة جاكي – آنا على إحاطتيهما.

نجتمع اليوم لتوجيه نداء ملح إلى جميع الأطراف من أجل إعطاء الأولوية لوقف التصعيد. ولا نزال نشهد للأسف تصاعدا مقلقا للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجبَر عشرات الآلاف من النازحين داخليا على الفرار من منطقة ساكي الكبرى نحو غوما، كما قُتل أكثر من 200 مدني، من بينهم 14 طفلا. ويدفع هذا التصعيد الأخير المنطقة بشكل خطير إلى حافة الحرب، على نحو ما أكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2024/251).

وترى مالطة أنه لا بد من إلقاء الجماعات المسلحة أسلحتها، مع وقف جميع الدول على الفور دعمها من أجل ضمان مسار نهائي يفضي إلى نزع السلاح. وتتطلب الأسلحة المتطورة بحوزة الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس، أيضا اهتماما جادا من المجلس.

ويساور مالطة أيضا قلق بالغ إزاء الهجمات الأخيرة على مواقع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما وساكي وحولهما، بما في ذلك الحوادث الأخيرة التي أثرت على حفظة السلام التابعين للبعثة، مما قد يعرّض وجود البعثة في مقاطعة كيفو الشمالية لمزيد من المخاطر.

ويظل إعطاء الأولوية للحوار ضروريا لمعالجة المظالم الأساسية، بما في ذلك من خلال عمليتي لواندا ونيروبي. ونشيد بالرئيس لورنسو على إعادة تنشيط عملية لواندا وعلى تيسير المشاركة الدبلوماسية من خلال مؤتمر قمة مصغر في أديس أبابا واجتماعات ثنائية مع الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي.

وبينما نرحب بالإنجازات التي تحققت مؤخرا في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشعر بالقلق إزاء المخالفات وأعمال العنف. ويساورنا القلق إزاء الجماعات المسلحة التي يجري تنظيمها تحت مظلة وازاليندو للانضمام إلى احتياطي الدفاع المسلح المنشأ حديثا، مما يخلق بيئة غير آمنة بشكل متزايد ويعوق تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها البلد من أجل تعزيز حقوق الإنسان، فإننا نشعر بالقلق إزاء رفع الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام مؤخرا. ومع ذلك، فإننا نشيد بالجهود المبذولة للتصدي للعنف ضد المرأة خلال الانتخابات، لا سيما باعتماد خريطة الطريق للدورة الانتخابية 2024–2028. ونؤكد على أهمية التمسك بنزاهة الانتخابات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.

ونشير إلى ضرورة أن يكون أي انسحاب لقوات البعثة مصحوبا بتعزيز القوات المسلحة الوطنية. وتشتد الحاجة إلى ذلك في المناطق التي يعتمد فيها المدنيون، بمن فيهم النازحون داخلياً، على البعثة لتوفير الحماية لهم. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان أن يُسترشد في عملية الانتقال بالتحليل الجنساني والخبرة في المسائل الجنسانية، بسبل من بينها إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وفي هذا السياق، ننوه بنقل البعثة المسؤولية عن قاعدة كامانيولا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل البعثة القيام بدور محوري في مجالات متعددة، مثل دعم النظام القضائي وتيسير إصلاح قطاع الأمن. ونشجع استمرار التعاون من جانب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة الإفلات من العقاب وفي ضمان فحص سجلات أفراد قوات الأمن على النحو الواجب.

وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، أجرت البعثة واليونيسف بجدية تقييمات للتحقق من أعمار 229 1 مرشحاً يسعون للتجنيد في القوات المسلحة. ومن بين هؤلاء المرشحين، تأكد أن 152 مرشحا هم من الأطفال واستُبعدوا عن حق من عملية التجنيد. ويجب أن يستمر هذا المسعى الأساسي، مع التأكيد على ضرورة أن تتعاون سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا وثيقا مع اليونيسف لضمان الاستمرارية في حماية حقوق الطفل حتى بعد رحيل البعثة. كما نرحب بجلسات التوعية بشأن التصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين

المقلقة للغاية داخل البعثة. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن العنف الجنسي لا يزال أمرا غير مقبول ولا يمكن التسامح معه.

في الختام، ومع تنامي الاحتياجات الإنسانية وتضاؤل الموارد، من المهم للغاية أن يذهب دعمنا إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويتحتم على جميع الأطراف أن تتقيد بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وأن تيسر الوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين. وسلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم أمر بالغ الأهمية أيضا، ولا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لآفة الجوع ووقف انتشار الأمراض. ولا بد من بذل جهود حقيقية نحو التهدئة والحوار لتخفيف المعاناة الإنسانية واستعادة السلام والأمن في البلد. وهناك حاجة ماسة إلى ذلك قبل فوات الأوان.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها. وقد استمعت باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة جاكي – آنا. وأنوه بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

تعترف إكوادور بالعملية الانتخابية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2023 وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، الذي نتمنى له أكبر قدر من النجاح في رئاسة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يعمل الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو في هذه الولاية الثانية على تشجيع مشاركة جميع فئات المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، وحماية الحيز المدني من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب الذي يحرض على العنف بين القبائل.

يود وفدي أن يركز على الحالة الإنسانية والأمنية، لا سيما في ضوء الانسحاب التدريجي للبعثة، بدءاً بمنطقة كيفو الجنوبية حيث يتصاعد العنف. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام أسلحة ومعدات متطورة، مما يدل على وجود دعم عسكري خارجي لحركة 23 مارس. وقد استُخدمت تلك الأسلحة ضد موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وندين بشدة التهديدات العلنية التي أطلقتها حركة 23 مارس ضد البعثة ونشر الحركة لمعلومات كاذبة بهدف تشويه سمعة البعثة.

ونكرر النداءات الصادرة بمناسبة مؤتمر القمة المصغر المعني بالسلام والأمن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي عقد في شباط/فبراير وتلك الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 4 آذار/مارس، من أجل الوقف الفوري وغير المشروط للأعمال العدائية وتجميع عناصر حركة 23 مارس وجميع الجماعات المسلحة الأخرى الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاحهم. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو وفدي إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. كما نؤكد من جديد على الحاجة إلى ممرات إنسانية لمساعدة النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يبلغ عددهم الآن 7 ملايين شخص، يوجد 6 ملايين منهم في شمال شرق البلد. وتتواكب موجة العنف مع ادعاءات باحتمال وقوع جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وعنف جنسي وجنساني وانتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ولا يمكن أن يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب. كما إن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر أساسي.

وينبغي دعم الجهود الإقليمية، ولا سيما عمليتي لواندا ونيروبي، مع التركيز على الاستجابة الدبلوماسية. وينبغي أن تعمل المبادرات الإقليمية والثنائية والدولية بشكل منسق من أجل تحقيق السلام والحوار والاستقرار السياسي، مع الاعتراف بالعمل الذي اضطلعت به البعثة في مجالات حماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار وإصلاح قطاع الأمن ودعم النظام القضائي، من بين مجالات أخرى كثيرة، ومواصلة هذا العمل. ونرحب بنشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبالدعم الذي تقدمه مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان التنفيذ الفعال لولاية هذه البعثة.

أخيرا، نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة الانسحاب بطريقة

آمنة وفعالة، وهو ما سيتوقف إلى حد كبير على بسط سيطرتها بصورة فعالة على كامل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

ونعرب عن امتناننا للسيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها المفيدة بشأن آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بالسيدة كيتا وفريقها على تفانيهم الثابت في الوفاء بولايتهم وفي تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من الظروف الصعبة. ونشكر أيضا السيدة جاكي – آنا على إحاطتها للمجلس. ونرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا في هذه الجلسة.

فيما يتعلق بالوضع السياسي، نهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء انتخاباتها الرئاسية والوطنية وانتخابات المجالس التشريعية للمقاطعات والانتخابات البلدية الفرعية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023. كما نهنئ فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو على فترة ولايته الثانية رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأسف لتعذر إجراء الانتخابات في بعض المناطق بسبب الحالة الأمنية. ونحيط علمًا بنتائج الانتخابات وبالحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في 12 آذار/مارس بشأن الطعون في نتائج الانتخابات التشريعية الوطنية التي جرت في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الالتزام بالحكم من أجل السلام في البلد وتنميته ونؤيد احترام سيادة القانون والنظام الدستوري. وفي أعقاب الانتخابات، نشجع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تيسير عملية المصالحة الوطنية والتقيد بنظام حكم يجسد التطلعات الوطنية للبلد وطابعه.

وتعرب مجموعة 3+1 عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وقد أدى التصعيد الأخير في الاشتباكات إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية الهشة أصلا وزاد من حدة التوترات الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة النزوح الداخلي بدرجة أكبر وعرض سلامة المدنيين وأمنهم للخطر. كما يخلق العنف المسلح الذي طال أمده الذي ترتكبه الجماعات المسلحة تحديات كبيرة في إدارة المساعدات الإنسانية. ومن المثير للقلق أن تقرير الأمين العام الأخير عن البعثة (S/2024/251) قد أشار إلى أن عدد النازحين داخلياً في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بلغ رقماً مذهلاً يصل إلى 6 ملايين شخص، من إجمالي 7 ملايين شخص نازح في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويضع ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية في مصاف البلدان التي لديها أكبر عدد من النازحين داخليا في العالم.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء في التنمية إلى زيادة الدعم بشكل عاجل لتحقيق زيادة في نداء خطة الاستجابة الإنسانية، للوصول إلى مبلغ 2,6 بليون دولار، وهو النداء الذي أطلقته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء في المجال الإنساني من أجل تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. ولا تزال الخطة تعاني من نقص في التمويل إلى حد كبير، حيث لم تتلق سوى 14 في المائة من المبلغ المستهدف. وتقديم الدعم إلى الخطة أمر بالغ الأهمية لمعالجة حالة انعدام الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، وهي إمكانية محدودة حاليًا.

نعرب عن تقديرنا للجهود الجارية لتنفيذ الخطة المشتركة لفك الارتباط وتسليم مسؤوليات البعثة تدريجيا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء اقتراب الموعد النهائي المحدد في 30 نيسان/أبريل 2024 لاستكمال المرحلة الأولى من الانسحاب، تؤكد مجموعة 3+1 أهمية إرساء وجود قوي للدولة في جميع المناطق التي ستنسحب منها البعثة. وذلك أمر بالغ الأهمية لتجنب خلق فراغ أمني ولإدارة تلك

المناطق بفعالية. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة 3+1 بإعادة إطلاق الفريق الانتقالي المتكامل لمقاطعة كيفو الجنوبية.

ونشدد أيضا على الحاجة إلى نشر قوات دفاع وأمن وطنية مدربة ومجهزة بشكل جيد في المناطق التي تغطيها البعثة حالياً. فغياب هذه التدابير وغيرها من التدابير التكميلية لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما حدث لدى انسحاب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وتعتقد مجموعة 3+1 أن تلك الخطط يجب أن تعطي الأولوية لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأمن أفراد البعثة، مهما كان الثمن، وأن توفر الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة وإجراء الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن، بما يتماشى مع القرار 2717 (2023).

وتشدد مجموعة 3+1 على أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في مبادرات بناء الدولة، وتمكينها من المشاركة في عمليات صنع القرار. وتهيئة بيئة تمكينية خالية من العنف أمر حاسم لتحقيق تلك الغاية، ونرحب باعتماد خريطة طريق لمنع العنف الانتخابي ضد النساء المشاركات في الحياة السياسية بوصفها خطوة إيجابية للغاية في ذلك السياق. وبالإضافة إلى ذلك، ننوه بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين. ونحث الجماعات المسلحة على الالتزام بهذا البرنامج ودعم انسحاب البعثة بشكل تدريجي ومسؤول ومنظم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يتماشى مع طلب البلد المضيف. ونفعل ذلك مع الاعتراف بالتحديات والتعقيدات التي تنطوي عليها الحالة. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ خطط ملموسة وقابلة للتنفيذ لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، وما زلنا ملتزمين بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

وتحيط مجموعة 3+1 علما بالأنشطة الجارية للجماعات المسلحة وتدين بأشد العبارات أعمال جميع الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الأدلة على استخدام أسلحة متطورة بشكل متزايد. ولذلك، فإننا ندعو جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وفصائل نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والانسحاب من جميع المناطق المحتلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين أي دعم يقدمه أي طرف خارجي للجماعات المسلحة المشاركة في الأعمال القتالية والتي تسهم في القلاقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونطالب بوقف هذا الدعم.

ونطالب بأن تنسحب جميع الجماعات المسلحة فورا ومن دون شروط من جميع الأراضي المحتلة، على النحو المتفق عليه من خلال عملية لواندا. وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في مبادرة نيروبي بقيادة جماعة شرق أفريقيا ومبادرة لواندا بقيادة أنغولا والامتثال لهما. ونكرر التأكيد على أهمية المبادرات السياسية الإقليمية لحل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتسوية التوترات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بدور الرئيس الأنغولي ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فخامة السيد جواو لورينسو، لعقده مؤتمر قمة مصغرة بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أديس أبابا في 16 شباط/فبراير 2024، وذلك على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الدعم والتنسيق الفعالين لجميع مبادرات السلام سيؤديان إلى استجابة أفريقية موحدة ومعززة، وهو أمر ضروري. ومن هذا المنطلق، تدعو مجموعة 3+1 إلى عقد اجتماع متابعة عاجل لمواصلة الجهود الدبلوماسية في هذا الصدد. ونحث جميع الأطراف على التعاون الكامل ودعم تلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحيط علما بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونؤكد على دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل بشكل وثيق مع الجماعة الإنمائية

ومجلس الأمن لدعم ولاية بعثة الجماعة الإنمائية واستحداث سبل عملية لمساعدة تلك القوة، التي تهدف إلى استعادة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيا مع معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن وميثاق الدفاع المشترك للجماعة الإنمائية. ونأمل أن يسهم الدعم الذي تقدمه بعثة الجماعة الإنمائية إلى الجيش الوطني الكونغولي في تحقيق استقرار الوضع من خلال منع استمرار زحف الجماعات المسلحة في المنطقة ودعم القوات المسلحة الكونغولية في ظل الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة.

تدين مجموعة 3+1 نشر المعلومات المغلوطة والمضللة التي أدت إلى تفاقم التوترات في المنطقة وإلى استهداف موظفي بعثة الأمم المتحدة وممتلكاتها. ولا يزال ذلك يؤثر على عمليات البعثة ويهدد حياة حفظة السلام ويعرض ممتلكات الأمم المتحدة ومنشآتها للخطر. وندعو إلى اتخاذ تدابير مناسبة لحماية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفرادها ومعداتها وندعو المجلس إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وينبغي لنا أن نتحد في أعمالنا في المجلس وفي هذا الصدد، يجب أن نعزز القرار 2688 (2023). كما نشدد على أهمية الإبقاء على الجزاءات وإنفاذها ضد الأفراد والكيانات الذين تتبين مسؤوليتهم عن الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بإجراء تحديثات في قائمة الجزاءات، حسب الاقتضاء، ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير الجزاءات.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن التضامن مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحث مجموعة 3+1 على مواصلة تقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل وضع حد للعنف المستعر في الشرق وتمكين الشعب الكونغولي من الاستفادة الكاملة من ثرواته الوطنية. وتدعو مجموعة 3+1 إلى الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها. واستمعت باهتمام إلى بيان السيدة جاكي – آنا. وأرحب بالممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

خلال الفترة الماضية، شهد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تصاعداً في أعمال العنف وحوادث أمنية حدودية متكررة، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين ونزوح أعداد كبيرة من المدنيين. وهذا الوضع مقلق بالفعل ويجب عدم السماح باستمراره. وتحث الصين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى على وقف القتال فوراً والانسحاب من المناطق المحتلة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وحل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور وبذل كل جهد ممكن لتهدئة التوترات.

في الوقت نفسه، تتفاقم الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته وتوفير الموارد الكافية للخطة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التخفيف من حدة الوضع المتردي للسكان.

إن ثمة مصلحة مشتركة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في صون السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في تعزيز الحوار والتواصل وتحسين إدارة النزاعات والخلافات بغية الحفاظ على الأمن المشترك. وتعرب الصين عن تقديرها لجهود الوساطة التي تبذلها أنغولا وبوروندي، من بين دول أخرى، وتؤيد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بنهج الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية من خلال تعزيز اضطلاع عمليتي نيروبي ولواندا بدور فعال. وتتوقع الصين من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، أن يواصل الاضطلاع بدور قيادي وأن يعمل مع الممثلة الخاصة كيتا لتعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للحوار والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

وتضطلع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الوقت الراهن بعمليات لحفظ السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأمل

الصين أن تعزز قوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تنسيقها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تؤدي دورا إيجابيا في صون السلام والاستقرار في المنطقة.

وتدعم الصين تنفيذ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل مشترك لخطة فك الارتباط مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للقرار 2717 (2023). وفي مواجهة الحالة المعقدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تعمل البعثة مع الجانب الكونغولي لضمان نقل المهام على نحو سليم، تجنباً لحدوث فراغ أمني. وينبغي لمجلس الأمن أن يكفل تصميم الترتيبات المتعلقة بانتقال البعثة وولايتها في المستقبل بطريقة علمية ورشيدة، حتى تتمكن البعثة من القيام بدور إيجابي.

وفي الآونة الأخيرة، تعرضت البعثة للهجوم في عدة مناسبات، مما أدى إلى إصابة عدد من حفظة السلام. ويجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة اتخاذ تدابير لتحسين تقييم البعثة للمخاطر والاستجابة في حالات الطوارئ، من أجل توفير السلامة والأمن لأفراد حفظ السلام على نحو فعال. والصين مستعدة، باعتبارها الرئيس المشارك لفريق الأصدقاء المعني بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، للعمل مع الأعضاء الآخرين لمواصلة بذل جهود إيجابية لتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.

وستنسحب قريبا قوات حفظ السلام التابعة للبعثة، بما في ذلك القوات الصينية، وبذلك تنتهي مهمتها لحفظ السلام. منذ عام 2003، أرسلت الصين 27 وحدة هندسية وطبية لحفظ السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واضطلع حفظة السلام الصينيون بمهمتهم بإخلاص وأنجزوا مهامهم بطريقة مثالية على الرغم من الصعوبات والأخطار والمخاطر. والصين مستعدة، إلى جانب المجتمع الدولي، لتقديم مساهمة أكبر في السلام والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم، سيدتي الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، على إحاطتك اليوم وعلى قيادتك الثابتة خلال الأزمة المتصاعدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، التي قدمت عرضاً واقعياً جدا.

إن التوغل العسكري العدواني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لحركة 23 مارس، التي فرضت عليها الولايات المتحدة والأمم المتحدة جزاءات، وقوات الدفاع الرواندية قد وضع أفراد البعثة النظاميين والمدنيين تحت ضغط هائل. وتعرب الولايات المتحدة عن بالغ تقديرها ودعمها لحفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم لحماية المدنيين ومكافحة الجماعات المسلحة وسط قتال عنيف.

وننضم إلى الأمم المتحدة في إدانة الهجوم على مواقع البعثة بالقرب من ساكي في 16 آذار/مارس، ونتمنى الشفاء التام لحفظة السلام الثمانية المصابين. وقمنا مراراً وعلناً بإدانة توغل رواندا ودعمها المستمر لحركة 23 مارس، وهي جماعة ارتكبت انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وهجمات قوات الدفاع الرواندية ضد مواقع ومعدات البعثة. إن صمت المجتمع الدولي في وجه هذه الأعمال السافرة، التي يرتكبها مشارك رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا يقل عن كونه يثير الجزع بنفس القدر. وينبغي للأمم المتحدة أن تتواصل فورا مع الحكومة الرواندية على أعلى المستويات للتأكيد على أهمية سلامة حفظة السلام وأمنهم. وإذا لم يتغير سلوك رواندا، من الواضح أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تقييم مصداقية رواندا كمشارك إيجابي في حفظ السلام.

ويجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أن توقف وتدين حوادث إطلاق النار على البعثة، عن قصد وعن غير قصد، من جانب عناصر من قواتها الأمنية والجهات المسلحة المتحالفة معها أو ما يسمى بجماعة وازاليندو. ومن غير المقبول أن تخشى البلدان المساهمة بقوات في البعثة من هجوم الدولة المضيفة لها، التي تقع على عاتقها مسؤولية ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم.

ونقدر أن البعثة تقوم بتكثيف جهودها للتصدي لتصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما تخطط وتنفذ انسحابها في الوقت نفسه. والجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة لتنفيذ ولايتها وحماية المدنيين أثناء فك الارتباط من كيفو الجنوبية جديرة بالثناء. ونحن نواصل رصد الخفض التدريجي للقوة في كيفو الجنوبية، بما في ذلك تسليم قاعدة كامانيولا التابعة للبعثة إلى الشرطة الوطنية الكونغولية في شباط/فبراير. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء قدرة القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية على ملء الفراغ الأمني، لا سيما وأن العنف في كيفو الشمالية يهدد بالامتداد.

وتطلب الولايات المتحدة أن تنعكس بشكل كامل الدروس المستفادة من الانسحاب من كيفو الجنوبية في تقييم منتصف العام لعملية الانسحاب، بما في ذلك الآثار المترتبة على توقيت ووتيرة المراحل اللاحقة. هذه العملية لن تكون عملية خطية يجري فيها الانتقال من مرحلة لأخرى، لأن النزاع ليس خطيا، وينبغي أن نكون مستعدين لإجراء التعديلات اللازمة.

ونعتقد أن اقتراح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إنشاء آلية لتحديد هوية أفراد الجماعة المسلحة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي فرضت عليها الولايات المتحدة والأمم المتحدة جزاءات، وطردهم من الأراضي الكونغولية ينبغي أن يدرس بجدية. ونسلم بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا مستمرا للشعب الكونغولي وتهديدا أمنيا لرواندا يجب التصدي له.

وإضافة إلى ذلك، فإن أي انتهاكات لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة يجب أن تؤخذ على محمل الجد وتستحق ردا من لجنة الجزاءات المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا يوجد حل عسكري صرف للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود التي تقودها الأطراف الإقليمية الفاعلة لاستئناف عمليتي نيروبي ولواندا، اللتين توفران أنجع السبل نحو تسوية النزاع المستمر منذ 30 عاما.

وفي نهاية المطاف، فإن إحلال السلام قرار سياسي. وتدعو الولايات المتحدة زعيمي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ قرار السعي إلى تحقيق السلام من أجل شعبيهما والمنطقة والعالم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا ومقدمة الإحاطة من المجتمع المدني على إحاطتيهما. ونؤكد من جديد تأييدنا الثابت للممثلة الخاصة كيتا ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب أيضا بالممثل الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

خلال الشهر الماضي، تصاعدت الأعمال العدائية بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية بشكل كبير، مما يدفع المنطقة إلى حافة الحرب. وتعقدت الحالة بسبب مشاركة جهات شتى من خارج الجوار المباشر، مما أثار مخاوف جدية بشأن آثارها الإقليمية على نطاق أوسع. وأدت هذه الحالة الأليمة أيضا إلى إغراق أزمة إنسانية حرجة أصلا في أعماق اليأس. وفي ضوء هذه الظروف المقلقة، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، ندين بشدة ونحث جميع الجماعات المسلحة، خاصة حركة 23 مارس، التي وسعت سيطرتها بشكل كبير بالقرب من غوما، على الوقف الفوري لهجومها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع أطراف النزاع أن تشارك بشكل بناء في حوار دبلوماسي لإيجاد حل تفاوضي. وينبغي تنشيط الجهود الإقليمية مثل عمليتي نيروبي ولواندا، لأنها أساسية لوضع نهاية للعنف المتكرر وكفالة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، في هذا الصدد ونقدم دعمنا الكامل لها. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع المقاتلين، المحليين والأجانب، إلى إلقاء أسلحتهم فورا بدون شروط والالتزام بعملية نزع السلاح. ويجب أيضا وقف أي نوع من الدعم للجماعات المسلحة لتجنب المزيد من العسكرة في المنطقة، وتستحق سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية احترامنا الكامل.

ثانياً، نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي تستهدف مواقع البعثة وأصولها، خصوصا الهجمات التي تستخدم فيها منظومات أسلحة متطورة، وندينها بشدة. فذلك يعيق قدرة البعثة على الوفاء بولايتها بفعالية، لا سيما حماية المدنيين. ويساورنا القلق إزاء احتمال حدوث فراغ أمني في أعقاب عملية البعثة الجارية لفك الارتباط من كيفو الجنوبية.

ونؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وأصولها تقع على عاتق الدول المضيفة. ونتوقع أيضا من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل تواصلها الاستراتيجي الموجه نحو المجتمعات المحلية من أجل التصدي بفعالية للحملات المعقدة لنشر المعلومات المضللة التي تؤجج هذه الهجمات.

ونحيط علما بتأييد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤخرا لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع أن يتناول التقرير المقبل للأمين العام عن الدعم اللوجستي والعملياتي للقوات الإقليمية مسائل التنسيق بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الإقليمية.

وثالثاً، تتطلب أزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية المتصاعدة اهتماما عاجلا. فقد أبلغ شهريا في عام 2023 عن أكثر من 400 انتهاك لحقوق الإنسان معظمها متصلة بالنزاع، منها تفشي العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يثير قلقاً بالغاً. وعلاوة على ذلك، نزح 6 ملايين شخص في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحث جمهورية كوريا جميع أطراف النزاع على ضمان الحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين، وتحث جميع الأطراف على التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب ألا يفلت جميع الجناة من العقاب.

ورابعاً، كانت الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2023 خطوة مهمة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بدور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تيسير الحوار، وتعزيز المشاركة الشمولية للنساء والشباب، ودعم العملية الانتخابية، بسبل منها إيصال المواد الانتخابية. ومما يبعث على التفاؤل التزام الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو بالوحدة الوطنية وتشكيل حكومة شاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، ستكون التسوية السريعة والشفافة للتحقيقات في المخالفات الانتخابية مهمة.

وفي الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا على إحاطتها. واستمعنا باهتمام شديد إلى السيدة جاكي – آنا. وأرحب أيضا بممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

نلاحظ مع الأسف أن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تزداد سوءاً. ونشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد النزاع الذي تشارك فيه جماعة حركة 23 مارس المسلحة غير المشروعة. لا بد من أن تتوقف الأعمال الهجومية التي تقوم بها حركة 23 مارس. وندين قصف المراكز السكانية ومخيمات النازحين داخليا، وضحاياه هم المدنيون. وندعو إلى إزالة الحواجز عن الطرق البرية المؤدية إلى غوما. ونشعر ببالغ القلق إزاء استخدام منظومات الأسلحة المتقدمة في منطقة الأعمال العدائية. وندين استخدامها ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونصر على ضرورة العودة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات عملية لواندا.

ويعد استمرار النزاع المسلح في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية من الأسباب الرئيسية لتدهور الحالة الإنسانية وتزايد معاناة السكان المدنيين. كما أن ما يحدث في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤثر مباشرة على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى برمتها ويؤثر على العلاقات بين الدول والاستقرار الإقليمي. وما من شك في أن التسوية السريعة للأزمة، لا سيما في ضوء انسحاب البعثة، يصب في مصلحة بلدان منطقة البحيرات الكبرى نفسها.

وفي نفس الوقت، نؤكد مجددا أن الحلول السياسية وحدها هي التي ستؤدي إلى وقف شامل للأعمال العدائية وتهيئة ظروف حقيقية لتحقيق استقرار دائم. ومن الأهمية بمكان تكثيف جهود الوساطة الإقليمية للتغلب على التوترات بين كينشاسا وكيغالي. ومن الضروري أيضا ضمان أن تلقي جميع الجماعات المسلحة غير المشروعة أسلحتها وأن تبدأ المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدون شروط مسبقة. ويجب أن يتوقف تفاعل جميع الدول مع الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ونؤيد العمل الذي يقوم به قادة البعثة وأفرادها، الذين يشكل وجودهم في منطقة النزاع عاملا مهما للاستقرار. وندين بشكل قاطع الهجمات وأعمال العنف ضد ذوي الخوذ الزرق. ونتمنى الشفاء العاجل لحفظة السلام الثمانية الذين أصيبوا في 16 آذار/مارس في منطقة ساكي. ولدى انسحاب البعثة، من المهم مراعاة الحالة في الميدان والتصرف بطريقة تدريجية ومسؤولة. ويجب تجنب حدوث فراغ أمني. وفي الوقت نفسه، يجب أن نلتزم بالجدول الزمني للانسحاب الذي حدده المجلس في القرار 2717 (2023).

وقد أحطنا علما بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي مؤخرا بمنح رعايته لقوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونلاحظ الدعم الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى كينشاسا في التغلب على الأزمة تمشيا مع مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن المهم ضمان التنسيق المناسب مع البعثة وتحديد الطرائق الفعالة للجهود المشتركة. ونحن على استعداد لمناقشة المعايير التي يمكن للبعثة وفقا لها أن تقدم المساعدة إلى القوات الإقليمية بعد أن نتلقى التقرير ذي الصلة من الأمانة العامة.

وسيواصل الاتحاد الروسي، باعتباره عضوا دائما في مجلس الأمن، تيسير حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على الإحاطة التي قدمتها اليوم وكذلك السيدة جاكي – آنا على ملاحظاتها.

وعندي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها ردا على ذلك.

أولاً، تشيد المملكة المتحدة بالممثلة الخاصة للأمين العام كيتا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهما المتواصلة في ظروف تزداد صعوبة. إن الهجمات على طائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة وقوافلها وأفرادها غير مقبولة. ونحث جميع الأطراف على الإنهاء الفوري للهجمات على قوات حفظ السلام والسماح للبعثة بالوفاء بولايتها.

وثانياً، إن انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية قد يؤدي إلى فراغ أمني. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحمل مسؤولياتها عن السكان المدنيين الذين يتعرضون بشكل متزايد لهجمات الجماعات المسلحة. ولا تزال أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها البعثة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات أهمية بالغة. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة إطلاع المجلس على تقييمها الصادق لعملية الانسحاب كي يسترشد به في عملية اتخاذ القرار.

وثالثاً، تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات أعمال جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك الزحف المستمر لحركة 23 مارس الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. ونعرب عن دعمنا الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وندعو الجهات الخارجية إلى إنهاء دعمها للجماعات المسلحة العنيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك حركة 23 مارس، التي أدت أنشطتها إلى نزوح جماعي للمدنيين. وإذا لم تبذل جميع الأطراف جهودا جادة لوقف التصعيد وإنهاء الأعمال العدائية، سيستمر الأثر الإنساني المدمر الناجم عن النزاع. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم 126 مليون دولار في إطار برنامج إنساني مدته ثلاث سنوات، وتعمل بشكل وثيق مع الشركاء لتلبية هذه الاحتياجات الهائلة.

وفي الختام، تلاحظ المملكة المتحدة وصول القوة الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشدد على أهمية أن ترتكز على عملية سياسية إقليمية مثل عملية لواندا. والحوار السلمي

والمشاركة الملتزمة في العمليات الإقليمية هما أفضل السبل لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في أنغولا لتحقيق ذلك.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، بينتو كيتا، على إحاطتها وعلى كل العمل الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السيدة جاكي – آنا على تشاطر ملاحظاتها. وأرحب أيضا بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في هذه الجلسة.

وندين بشدة الهجوم الأخير على موقع البعثة في ساكي ونتمنى الشفاء العاجل لحفظة السلام المصابين. منذ جلستنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.٩٥٥٣)، ازدادت الحالة الأمنية والإنسانية تدهوراً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت الهجمات المتواصلة التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير والاشتباكات المستمرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين. وبلغت الأزمة الإنسانية مستوى مثيرا للقلق. ففي نهاية شباط/فبراير، كان هناك 7 ملايين نازح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحالة لا تطاق وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، لن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال حل سياسي. وكما أكدت الممثلة الخاصة اليوم، فإن خطر زيادة تصعيد النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحويله إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقا خطر حقيقي ومتزايد. ومما يزيد من حدة هذا الخطر أنشطة الجماعات المسلحة المعارضة لدول المنطقة، وكذلك زيادة العسكرة في شرق البلد.

ولذلك، تدعو سويسرا الأطراف مرة أخرى إلى استئناف المفاوضات والالتزام بعملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع. ونرحب بالجهود المبذولة في إطار عملية لواندا ونشجع الرئيسين تشيسيكيدي تشيلومبو وكاغامي على الدخول في حوار صادق وسلمي على وجه السرعة.

ولهذا السبب ندعو رواندا مرة أخرى إلى التوقف فورا عن دعم حركة 23 مارس وسحب جنودها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو أيضا إلى إنهاء الدعم الذي تقدمه عناصر معينة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ثانياً، يتطلب أي سلام دائم احترام القانون الدولي وحماية المدنيين. ويساور سويسرا القلق بصفة خاصة إزاء تغيير أساليب حركة 23 مارس في كيفو الشمالية، حيث تقيم الجماعة قواعدها في منازل المدنيين لحماية نفسها من الضربات الجوية. وتدعو سويسرا جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني، وإلى اتخاذ ملموسة تدابير حماية السكان المدنيين. ونعرب عن أسفنا لقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية برفع وقف العمل بعقوبة الإعدام، الذي ينتهك الكرامة الإنسانية.

وتشعر سويسرا بالقلق أيضا إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن يترتب عن انسحاب البعثة من مقاطعة كيفو الجنوبية في حماية المدنيين. ونحيط علما بإعلان وزير داخلية جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أكد فيه من جديد تصميم حكومة بلده على الاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ خطة انسحاب البعثة. ولتحقيق هذه الغاية، من المهم أن تنشر قوات الدفاع والأمن الكونغولية بسرعة وأن تعطي الأولوية لحماية المدنيين.

ثالثاً، بينما تقع على عاتق جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، فإنها تتحمل أيضا المسؤولية عن حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة. لكن لا تزال مواقع حفظة السلام هدفاً للعديد من الهجمات. ونلاحظ بقلق أن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن هذه الهجمات لا ترتكبها حركة 23 مارس فحسب، بل ترتكبها أيضا عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة وازاليندو. وتشكل هذه الأعمال تهديدا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمنعها من الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، نذكر بمسؤوليات الدولة المضيفة عن تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة، وفقا للقرار 2589 (2021).

ولا يزال العاملون في المجال الإنساني في المناطق المتضررة من النزاع يتعرضون للتهديد ويُستهدفون بالهجمات. ونرى مثل هذه الهجمات في العديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تؤيد سويسرا اتخاذ المجلس قرارا لتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المحليون.

وفي الختام، لا تزال سويسرا ملتزمة بإيجاد حل سياسي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد من جديد استعدادنا لدعم الجهود الدبلوماسية ومحادثات السلام في الميدان. وندعو أعضاء المجلس إلى التكلم بصوت واحد حتى تصبح هذه الجهود، خاصة الجهود الإقليمية المبذولة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حقيقة واقعة وتؤدي إلى وقف فوري لتصعيد النزاع.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، وللسيدة جاكي – آنا على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بالممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في جلسة اليوم.

تعرب سلوفينيا عن بالغ قلقها إزاء تصعيد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتصعيد يثير القلق ر ويزيد من تفاقم انعدام الأمن ويزعزع الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى عموما. وندين الهجوم الذي تشنه حركة 23 مارس في مقاطعة كيفو الشمالية، لا سيما حول ساكي وغوما.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، لا يمكن لأي عمل عسكري أن يحل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو حركة 23 مارس إلى وقف عملياتها فورا والانسحاب من المناطق المحتلة، على النحو الذي اتفق عليه في خارطة طريق لواندا. ونشدد على أن جميع الدول ملزمة بوقف الدعم للجماعات المسلحة. وندين كل هذا الدعم المقدم إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكل الدعم الخارجي المقدم لحركة 23 مارس وكل الوجود العسكري غير المأذون به في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو جميع بلدان المنطقة إلى احترام سيادة جيرانها وسلامتهم الإقليمية، وندعو رواندا إلى سحب وجودها العسكري من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلينا أن نعزز الجهود المستمرة والمنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار الإقليمي. ولا تزال عمليتا نيروبي ولواندا محوريتين بالنسبة لهذه الجهود. وندعو إلى تعزيز الالتزام بالجهود الدبلوماسية الإقليمية، مع التشديد على أهمية الحوار بين بلدان المنطقة.

ثانياً، بالنظر إلى تصاعد الحالة الأمنية، في مقاطعة كيفو الشمالية على وجه التحديد، يتطلب انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تخطيطا استراتيجيا. ويجب أن يظل الانسحاب الآمن والمنظم والمسؤول والتدريجي والمستدام الذي يحافظ على بيئة توفر الحماية للمدنيين محل تركيز الشراكة المستمرة بين البلد المضيف والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ومن الأهمية بمكان أن يتزامن نشر قوات الأمن الوطنية الكونغولية مع انسحاب البعثة لضمان انتقال سلس. وينبغي أن يستند الانسحاب إلى الأحوال السائدة في الميدان وقدرة القوات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

ولا يزال من المهم إرساء تنسيق فعال بين البعثة والقوات الإقليمية الأخرى المنتشرة في نفس المنطقة لحماية المدنيين. وندين جميع الهجمات على أفراد البعثة وموظفي الأمم المتحدة وأصولها، بما في ذلك حالات المضايقة والقيود المفروضة على الحركة، ونشدد على مسؤولية السلطات الكونغولية عن ضمان أمن أفراد الأمم المتحدة، وموظفي البعثات الدبلوماسية وأصولها.

ثالثاً، في خضم استمرار العنف بلا هوادة، يتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر. ولا تزال جميع الأطراف ترتكب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ويجب التحقيق في الانتهاكات، بما في ذلك

خطاب الكراهية الموجه إلى جماعات عرقية معينة والتحريض على العنف، ويجب ضمان المساءلة.

ونشعر بالجزع إزاء استمرار ورود تقارير عن ارتفاع معدلات العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، الموجهين ضد النساء والفتيات، على وجه الخصوص، بما في ذلك داخل مخيمات النازحين داخليا وحولها. وندين بشدة تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

وتذكر سلوفينيا جميع الأطراف بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتحثها على ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. ونشيد أيضا ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدتها على ضمان الممرات الآمنة والممرات الإنسانية.

وفي الختام، نحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بضبط النفس والعمل على تخفيف حدة التوترات الحالية. ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب خطاب المواجهة والتحريض من أجل تيسير الحوار البناء. وتظل سلوفينيا ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى إنهاء هذا النزاع وضمان السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة اليابان.

وأود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة كيتا والسيدة جاكي آنا، ممثلة الأمانة الفنية الوطنية لتنفيذ القرار 2250 (2015)، على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي.

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تضحياتهم لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وما فتئنا نلاحظ، بقلق بالغ، استمرار القتال العنيف بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الحادث الأخير، الذي أصيب فيه ثمانية من حفظة السلام، نتيجة مؤسفة لتلك الأعمال العدائية. ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين ونعول على دعم السلطات الكونغولية المستمر لضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها. ومن شواغلنا أيضا استمرار نشر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وينبغي التصدي لذلك بالتعاون مع الحكومة المضيفة.

إن هجمات حركة 23 مارس المكثفة تدمر حياة السكان المحليين وتهدد الأمن البشري. وتستغل جماعات مسلحة أخرى الفراغ الأمني الناجم عن التركيز الحالي على حركة 23 مارس لتوسيع نطاق أنشطتها. وأصبح المزيد من الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. وندين بشدة جميع أشكال العنف في المنطقة. ويجب على تلك الجماعات أن توقف فورا الأعمال القتالية وأن تلقي أسلحتها.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن فإننا، للأسف، ما زلنا نتلقى معلومات عن إدخال كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة إلى مسرح العمليات، بل ونسمع عن الوجود المزعوم لقوات أجنبية متخفية. ويجب الآن وقف الدعم المستمر من أي نوع من جانب أي دولة لحركة 23 مارس وأي جماعات مسلحة أخرى. فهذا الدعم لا يؤدي إلا إلى تفاقم انعدام الأمن وزيادة إمكانية نشوب نزاع إقليمي شامل. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. إن كسر حلقة العنف في المنطقة يتطلب حلا سياسيا من خلال حوارات شاملة للجميع تشمل المطالب الرئيسية لجميع الأطراف. وينبغي تنسيق جميع المبادرات الإقليمية تنسيقا جيدا وأن تسترشد باستراتيجية سياسية مشتركة. وينبغي أن يتم هذا التنسيق وصولا إلى مستوى العمليات الميدانية، بما في ذلك مع بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الشرق يزيد من صعوبة إجراء انسحاب تدريجي ومسؤول ومستدام

لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتأسيس المتزامن لوجود فعال لسلطات الدولة مع قوات أمن كافية أمر أساسي لتجنب أي فراغ أمني وكفالة سيادة القانون. ولهذا الغرض، يظل إصلاح قطاع الأمن الذي تقوده الحكومة، ولا سيما إصلاح الشرطة الوطنية، أولوية قصوى. قبل شهر واحد فقط، جرى تسليم أول قاعدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كامانيولا، كيفو الجنوبية، إلى الشرطة الوطنية الكونغولية. ولتعزيز العملية، من الضروري التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة من خلال الاتصالات الجيدة. واليابان، بوصفها شريكا على المدى الطويل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك القطاع، تواصل دعم جهود الحكومة لتطوير خفارة المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات والمؤسسات من جانب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وهنا، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على التنويه بذلك الدعم.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء من أجل السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): قبل بضعة أيام من نهاية فترة رئاستكم لمجلس الأمن، سيدتي الرئيسة، يسرني ويشرفني أن أهنئكم على العمل الممتاز الذي اضطلع به طوال فترة رئاستكم. ويسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون هذه الجلسة المفتوحة للمجلس المكرسة للنظر في الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه المستمر باستعادة السلام في بلدي. وأخيرا، أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات هذا الصباح. وأرحب أيضا بالحضور عبر الإنترنت للسيدة جاكي – آنا، التي رسمت صورة قاتمة لحالة الشباب والنساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب العدوان الذي تعرض له البلد.

ويحيط وفدي علما بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ 21 آذار/مارس، الوارد في الوثيقة S/2024/251، الذي تدعو محتوياته إلى توفير قدر من السياق ذي الصلة وإبداء الملاحظات، بما في ذلك محاولات معالجة الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس.

إن الحالة السياسية في بلدي، كما أبرز التقرير قيد النظر، هيمن عليها أساسا إجراء الانتخابات العامة والجهود الإقليمية والدولية المستمرة الرامية إلى عكس مسار دوامة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الواقع، فيما يتعلق بالانتخابات، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقدير حكومة بلدي والشعب الكونغولي لمجلس الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الشريكة والصديقة، التي لم تألو جهدا في تقديم دعم لوجستي ومادي كبير لإجراء الانتخابات بنجاح. وفي جميع الجوانب الأخرى، جرت الانتخابات بسلام وفي غضون المواعيد النهائية الدستورية. وأدى الرئيس الذي أعيد انتخابه، فخامة فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، اليمين الدستورية في 20 كانون الثاني/يناير. ولعل الأعضاء قد لاحظوا أن تشكيل المؤسسات المتبقية في البلد في مراحله النهائية.

ومن وجهة نظر أمنية، فإن تدهور الحالة في الجزء الشرقي من بلدي لم يترك الأمين العام غير مبال، حيث يقول في الفقرة 91 من تقريره:

”إنني أشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد استهداف أصول البعثة بمنظومات سلاح متطورة، وأدين سلسلة الهجمات التي تعرّضت لها مؤخرا مواقع البعثة في غوما وساكي وحولهما من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية لها.“

وبدون أي غموض محتمل، يهدف الأمين العام إلى التوبيخ الصريح والحصري لقوات حكومة رواندا – قوات الدفاع الرواندية – وإرهابيي حركة 23 مارس المرتبطين بها لأن تحالف محور الشر الشائن هو الذي أطلق مرارا وتكرارا قذائف تستهدف قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ساكي، حيث جرح ثمانية من حفظة السلام التابعين للبعثة، وفي غوما.

وتكمن خصوصية هذا التقرير في أنه ينص بوضوح على ما يلي: أولا، لم تعد رواندا تنكر وجود جيشها على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانيا، تشارك قوات الجيش الرواندي بنشاط في القتال باستخدام أسلحة أكثر تطورا على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا، اختبر الجيش الرواندي في عدة مناسبات بغطرسة أداء قذائفه سطح – جو التي حصل عليها حديثا ضد طائرات هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطائرات مدنية متوقفة في مطار غوما. ومن ثم، فإن مجلس الأمن، شأنه شأن قاض لن يتردد أمام مجرم أصبح معتادا للإجرام وسيئ السمعة، يجب عليه أن يتجاوز حاجز الإفلات من العقاب ليفرض جزاءات على رواندا تتناسب مع عودتها إلى ارتكاب الجرائم. وفي مواجهة تلك الحالة، لا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلو المقاومة الوطنية الشابة من جماعات وازاليندو في حالة استنفار للدفاع عن السلامة الإقليمية لبلدنا إلى أن تستعيد الدولة سلطتها بالكامل على جميع المناطق المبتغاة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتواصل الجهود السياسية والدبلوماسية بوساطة الرئيس الأنغولي، فخامة السيد جواو لورنسو. وقد عقدت عدة اجتماعات في هذا السياق. وللسجل، تشمل تلك الاجتماعات مؤتمر قمة أديس أبابا المصغر المعقود في 16 شباط/فبراير، الذي عقد على هامش مؤتمر القمة السابع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛ والاجتماعات الثنائية المنفصلة التي عقدت في لواندا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبين أنغولا ورواندا في 27 شباط/فبراير و 11 آذار/مارس على التوالي؛ والاجتماع الوزاري الثلاثي الذي عقد في لواندا في 21 آذار/مارس، الذي ضم وزراء خارجية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا الثلاثة. وقدمت استنتاجات ذلك الاجتماع إلى رؤساء الدول للنظر فيها. وسيعقد قريبا اجتماع وزاري ثلاثي ثان، تحضيرا للاجتماع الثلاثي لرؤساء الدول الثلاث المقرر عقده في نيسان/أبريل.

وتظل جمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة، إذ تنتظر ذلك الاجتماع الثلاثي، على استعادة السلام الدائم في جميع أنحاء أراضيها. فلن يقبل بلدي بترتيبات تكون مجرد واجهة للزينة لن تؤدي إلا إلى إدامة انعدام الأمن والارتباك اللذين يشجعان تحالف قوة الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس على مواصلة استغلال معادنها الاستراتيجية بلا خجل.

وعلى المدى القصير، تظل إعادة التأكيد على عمليتي لواندا ونيروبي هي السبيل الوحيد للخروج، وذلك يستتبع وقف الأعمال القتالية والانسحاب غير المشروط للقوات الرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وانسحاب حركة 23 مارس من المواقع التي تحتلها والإعداد لمرحلة ما قبل الإيواء المؤقت يعقبها إيواء مؤقت في ماني‌يما ومتابعة برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وفيما يتجاوز المفاوضات الحالية، يأمل وفد بلدي أن يتمكن المجلس من مطالبة حركة 23 مارس بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ولا تزال عودة السكان المشردين تشكل أولوية، نظرا لتدهور الحالة الإنسانية على الأرض.

وبالنظر إلى التقلبات التي لوحظت في المفاوضات العديدة السابقة، يأمل وفد بلدي أن يتمكن مجلس الأمن من التزام موقف يقظ طوال المحادثات الحالية وأن يواصل ممارسة ضغط ثنائي ومتعدد الأطراف متعدد الأوجه على رواندا إلى أن تنسحب حركة 23 مارس وتغادر القوات الرواندية الأراضي الكونغولية.

وفيما يتعلق بموضوع الجهود الإقليمية أيضا، أنتقل الآن إلى نشر القوة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتماشيا

مع مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في 8 أيار/مايو 2023 في ويندهوك، والذي أذن بنشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 4 آذار/مارس على نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كقوة إقليمية تهدف إلى استعادة السلام.

ومؤخرا، في أعقاب مؤتمر قمة هيئة الرئاسة الثلاثية الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 23 آذار/مارس 2024، أعادت الجماعة التأكيد على أن نشر بعثة الجماعة يهدف إلى استعادة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لمعاهدة الجماعة وبروتوكولها بشأن التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن وميثاق الدفاع المشترك للجماعة. ويتماشى ذلك النهج أيضا مع مبدأ الولاية الاحتياطية ومبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

وقد رحبت جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك باتخاذ القرارين 2717 (2023) و 2719 (2023)، اللذين وفر المجلس بموجبهما إطارا لدعم القوات الإقليمية. وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن ينظروا على نحو إيجابي، عندما يحين الوقت، في تقديم دعم كبير للقوة الإقليمية لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية حماية المدنيين وتعزيز عملية المفاوضات الجارية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحالة الإنسانية قاتمة. فعدد المشردين داخليا يقترب من 7 ملايين شخص. وقد تدفق الناس إلى غوما، مما أدى إلى تفاقم الوضع المحفوف بالمخاطر أصلا. وتتطلب خطة المساعدات الإنسانية الطارئة لعام 2024 التي أطلقتها الحكومة في محاولة للحد من الأزمة مزيدا من التمويل لضمان تنفيذها. وحتى الآن، لم يتم بعد جمع ما لا يقل عن 80 في المائة من الأموال.

وفيما يتعلق بخطة فك ارتباط بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2717 (2023)، أود أن أشدد على أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعاون حتى الآن تعاونا كاملا مع البعثة في تنفيذ المرحلة الأولى في كيفو الجنوبية. وفي 14 آذار/مارس 2024، عقد اجتماع تقييم في كينشاسا بين نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والأمن والشؤون العرفية؛ والبلدان المساهمة الرئيسية، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وسويسرا وإيطاليا وألمانيا واليابان؛ والمنظمات الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الاجتماع، عرضت البعثة والحكومة الإجراءات التي نفذت في الميدان أثناء إطلاق خطة فض الارتباط في قاعدة كامانيولا التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية.

وتود الحكومة أن تطمئن مجلس الأمن إلى أنها مصممة على تحمل مسؤولياتها في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعت باتفاق متبادل مع الأمم المتحدة. وسيتم تطبيق مبدأ التقييم المعمول به قبل بدء مرحلة جديدة.

وأود أن أختتم بياني ببضع توصيات. أولا، ينبغي تقديم دعم كبير للقوة الإقليمية لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا لإلحاح الحالة، ريثما يقدم الأمين العام خيارات الدعم الوشيكة، تمشيا مع متطلبات القرار 2717 (2023). وينبغي مطالبة جميع الجماعات المسلحة، من دون استثناء، بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، الذي ينبغي أن يلقى دعما متزايدا. وأخيرا، ينبغي ممارسة الضغط على رواندا ووكيلتها حركة 23 مارس، لإجبارهما على سحب قواتهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحمل حركة 23 مارس على الامتثال لشرط المشاركة في مرحلتي ما قبل الإيواء المؤقت والإيواء المؤقت.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روامواكيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إعطائي الكلمة. وأشكر مقدمتي الإحاطتين وممثلي الدول الأعضاء على بياناتهم.

أود أن أبدأ ملاحظاتي بتذكير المجلس ببعض الحقائق. أنفقت الأمم المتحدة، حتى حزيران/يونيه 2023، 24.3 بليون دولار على بعثة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من حشد تلك الموارد الهامة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اتخذت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منعطفا نحو الأسوأ. فقد ارتفع عدد الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى أكثر من 250 جماعة اليوم.

وأدى الخراب الذي تسببه الجماعات المسلحة غير القانونية إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان وأدى إلى معاناة هائلة للسكان المدنيين. وبلغ خطاب الكراهية والاضطهاد والتطهير العرقي الذي يستهدف مجتمعات التوتسي الكونغولية مستويات غير مسبوقة تحت أنظار المجتمع الدولي.

وبعد أكثر من 16 000 جندي، وبعد ثلاثة عقود، يستمر المجتمع الدولي في عدم التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وفهم تعقيد منطقتنا وتاريخها. ومما يؤسف له أن أي تقدم تحرزه البعثة يذهب سدى، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والملكية من جانب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. لا يمكننا تكرار نفس الوصفة الخاطئة مراراً وتكراراً، متوقعين نتيجة مختلفة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفاً واضحاً بشأن دعمه للحوار وعمليتي نيروبي ولواندا السياسيتين. وينبغي أن يرفض أي تأييد للحل العسكري، ما يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالفها من الجماعات المسلحة غير القانونية – التي يخضع بعضها لجزاءات من المجلس. لا يمكن لكلا الخيارين أن يتعايشا معاً.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتجنب أي استغلال لمغادرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي ألا تبرر مغادرتها دعم القوات الحزبية التي تحبذ استمرار القتال بغض النظر عن التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية.

وأعتقد أن من المهم تذكير الحضور بأن قوة بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حلّت محل قوة إقليمية أخرى من جماعة شرق أفريقيا. قطعت القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا أشواطاً كبيرة في فرض وقف لإطلاق النار ودعم عملية السلام. ومن المحزن أنها قوبلت بمعارضة شرسة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ما أرادت إلا أن تخدم القوة هدفها المتمثل في السعي إلى حل عسكري. وأظهرت تلك الخطوة أيضاً المدى الذي ترغب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الذهاب إليه لبلوغ ذلك الهدف، بل والتلاعب بمناطق بأكملها ضد بعضها البعض.

وتؤكد رواندا من جديد أن أي مبادرة تهمل دعم حقوق التوتسي الكونغوليين والقبائل الناطقة بالكينيارواندا لن تسفر عن نتائج مستدامة. لا يزال هذا الظلم المتكرر يدفع مئات الآلاف من الأشخاص إلى اللجوء إلى بلدين مجاورين، بما في ذلك أكثر من 100 000 تستضيفهم رواندا. وسيجد الأشخاص المحرومون من حقوقهم المتأصلة دائماً طريقة لاستعادتها.

ولا تزال شواغل رواندا دون معالجة. والشواغل ذات شقين: أولاً، وجود قوات الإبادة الجماعية والحفاظ عليها؛ وثانياً، الإعلانات العامة الأخيرة الصادرة عن زعماء في منطقتنا. تشعر رواندا بالقلق إزاء الدعم الذي تقدمه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. يجري تمويل تلك القوات السلبية وتسليحها وإدماجها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب مختلف جماعات ميلشيات وازاليندو. يجب أن يتوقف ذلك الدعم، وينبغي نزع سلاح تلك العناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسريحها وإعادتها إلى رواندا.

وتشعر رواندا بالقلق أيضاً إزاء الإعلانين الصادرين عن رئيسي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد هددا مراراً وتكراراً بفرض تغيير للنظام على رواندا. ووفقاً لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يقاتل البلدان إلى جانب ميلشيات الإبادة الجماعية للقوات

الديمقراطية لتحرير رواندا ضد حركة 23 مارس، في محاولة لإنهاء مشكلة سياسية بالوسائل العسكرية.

تأخذ رواندا تلك التهديدات على محمل الجد. ولهذا السبب نناشد أن تحل المسائل الأمنية الراهنة سياسياً بين الكونغوليين. ولن نقبل مرة أخرى بتصدير مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا بالقوة.

وكما يعلم الأعضاء، ستحتفل رواندا في نيسان/أبريل القادم بالذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام 1994. وإذ نجتمع معاً لتذكر الضحايا وتكريمهم، ينبغي لنا أيضاً أن نزيد الوعي بأخطار أيديولوجية الإبادة الجماعية التي امتدت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. تنبع هذه الأيديولوجية من نفس الأشخاص الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994 وهم ينشرونها. وهذه المرة يعملون بالقرب من حدود رواندا، في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتناشد رواندا المجلس مرة أخرى أن يأخذ المسألة مأخذ الجد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتجنب أن يقف متفرجاً في مواجهة الإبادة الجماعية التي تتكشف ضد قبيلة التوتسي الكونغولية.

ختاماً، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى ما يلي: لم تسفر الجهود التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة عن النتائج المتوقعة على الرغم من الموارد المادية والبشرية الهائلة المتاحة، بسبب افتقار البلد المضيف إلى المسؤولية الوطنية. وتطلب رواندا إلى المجلس أن يجد حلاً دائماً للتهديد الذي تشكله قوة الإبادة الجماعية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ما فتئت تعيث فساداً في منطقة البحيرات الكبرى منذ 30 عاماً. وتأخذ رواندا مأخذ الجد التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وما يتصل بذلك من تهديدات بإحداث تغيير في النظام من جانب حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وتناشد رواندا المجلس أن يكون يقظاً وأن يتخذ إجراء لوقف انتشار خطاب الكراهية الذي يستهدف التوتسي الكونغوليين. وعسى ألا تحدث إبادة جماعية أخرى في منطقتنا وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر اليابان، التي تترأس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، على تنظيم هذه الجلسة، وأن أعيد في الوقت نفسه تأكيد دعمنا الكامل لولايته. ويحيط وفد بلدي علماً بالتقرير المعروض علينا (S/2024/251) ويشكر السيدة بنتو كيتا والسيدة جاكي – آنا على إحاطتيهما.

ويشيد وفد بلدي بجهود الأمين العام، من خلال ممثلته الخاصة، لإحلال سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مما يجعل من الصعب بحكم الواقع تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة لتخفيف معاناة السكان المدنيين. وتتابع بوروندي عن كثب تطورات الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الكونغولي ودعمها له.

ويعتقد وفد بلدي أنه نظراً لخطورة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتسم بانتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر اهتماماً بالمطالب المشروعة – وأشدد على أنها مشروعة – لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وللرسائل الموجهة من الشعب الكونغولي الذي قضى، على مدى عقدين من الزمن، أوقاتاً عصيبة للغاية بسبب عدم الاستقرار السائد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بموضوع التقرير المعروض علينا، تود بوروندي أن تدلي ببعض التعليقات بصفتها الوطنية.

أولاً، ترحب بوروندي بالتعاون الإيجابي بين جمهورية بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال التعاون الدفاعي الثنائي، لمكافحة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية والإرهابيين الذين ينتشرون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً، ترحب بوروندي أيضاً بنشر القوة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي ينبغي أن تبذل كل ما في وسعها لإعادة احتلال

جميع المواقع السابقة للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا التي سقطت في أيدي حركة 23 مارس.

ثالثاً، نظراً لخطورة الحالة الإنسانية، تؤيد بوروندي الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، ولا سيما الملاحظات المتعلقة بالالتزام بتقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً، تحتل علاقات حسن الجوار مكانة بارزة في السياسة الخارجية لبوروندي. وتتمتع بوروندي بعلاقات طيبة مع جميع بلدان المنطقة، مع بعض المخاوف فقط بشأن رواندا، جارتنا الشمالية، التي ما زلنا نطالب منها بتسليم انقلابيي عام 2015 الذين هم الآن العقل المدبر للجماعة الإجرامية والإرهابية "المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي"، والتي هاجمت مؤخراً أشخاصاً مسالمين كانوا إما نائمين أو في حالة حداد، مرتين على التوالي منذ كانون الأول/ديسمبر 2023. وأمام رواندا خيار بين إقامة علاقات طيبة مع بوروندي أو الإبقاء على تلك المجموعة من المجرمين الذين ليس لهم مستقبل سياسي على الأراضي الرواندية. ينبغي أن يكون الاختيار بين الأمرين واضحا وبسيطا. ونحث رواندا على تحديد الخيار الذي يجعلها تقف على الجانب الصحيح من التاريخ.

وترى بوروندي أن احترام الالتزامات التي تعهدت بها القيادة الرواندية بتسليم مجموعة المجرمين الهاربين والذين يحتمون في كيغالي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة وفي دعم الصكوك القانونية في المنطقة بشأن السلام والأمن.

خامسا، فيما يتعلق بالجهود الإقليمية الرامية إلى استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، يساورنا قلق عميق إزاء تجدد هجمات حركة 23 مارس في شرق جمهورية الكونغو. ونحث هذه الحركة على الامتثال للقرارات التي اتخذها رؤساء الدول في المنطقة في سياق عمليتي لواندا ونيروبي بغية إعطاء فرصة للسلام في هذا الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي عانى كثيرا.

سادسا، وفي السياق ذاته، يساورنا القلق أيضا إزاء انتشار الإرهاب في المنطقة، مع خطر ارتباط القوات الديمقراطية المتحالفة بجماعات إرهابية أخرى في منطقة الساحل أو الشرق الأوسط أو شمال موزامبيق. وهناك حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود على تلك الجبهة لكبح انتشار الإرهاب في جميع أنحاء القارة في مراحله الأولى قبل فوات الأوان. وينبغي ألا تطغى النزاعات الجارية في أجزاء أخرى من العالم على النزاعات في القارة الأفريقية. وبما أن السلام والأمن إحدى الركائز الرئيسية الثلاث لمبادرة الأمم المتحدة، ينبغي أن نتصدى للنزاعات الحالية بالقدر نفسه من التصميم والاهتمام وبرؤية ونهج موحدين.

ختاما، لا تزال الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حساسة جدا في الوقت الحاضر ويتعين على مجلس الأمن أن يوليها اهتماما خاصا لتفادي امتدادها إقليميا. وتؤكد بوروندي من جديد دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ولن تدخر جهدا لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقتنا دون الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): لن أطيل عليكم، ولكني أود فقط أن أشير إلى أن الجو الذي يشهده أعضاء المجلس اليوم في هذه القاعة هو بالتحديد الجو السائد على أرض الواقع.

هناك بلد واحد يتجاهل جميع جيرانه في المنطقة دون الإقليمية. ويمكن أن يرى أعضاء المجلس ذلك بأنفسهم في ما قاله ممثل بوروندي للتو. تزعم رواندا – وقد ناقشت هذه المسألة ولن أسهب في الحديث عنها أكثر – أن وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبط بضمان أمن التوتسي. ولكن هناك تناقضا. هل يوجد التوتسي في بوروندي؟ لا يعيش بوروندیون من التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم التوتسي الروانديون فقط؟ يقول ممثل بوروندي: "إننا لا نريد إضفاء الطابع الخارجي على النزاع الكونغولي الذي يعتبر نزاعا داخليا". إذن، ماذا يفعل الروانديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا كان النزاع

داخليا؟ فليبقوا في بلدهم. لا يريد الروانديون أن يتحول النزاع الكونغولي إلى نزاع خارجي، ولكنهم في الوقت نفسه يرسلون قواتهم إلى الأراضي الكونغولية ثم يصرخون غضبا من تعرض التوتسي للإبادة ومن وجود خطاب كراهية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إن هذه القوات التي تتكلم عنها رواندا ليست كونغولية، بل هي رواندية. إنها قوات رواندية ارتكبت إبادة جماعية ضد الروانديين في رواندا في عام 1994، ولكنها فرت ووجدت ملاذا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت القوات الرواندية والكونغولية تعملان معا في الماضي للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وهناك شريط فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي – وسأبحث عن الفيديو لجعله رسميا – أعلن فيه سفير رواندا السابق لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد فنسنت كاريغا، في عام 2018 أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد اجتُثت من جمهورية الكونغو لدرجة أنها لم تعد تشكل تهديدا لرواندا. لقد قيل ذلك ومقاطع الفيديو موجودة. وقد قال ممثل رواندا ذلك حينها. وأقول هذا لكي أظهر لأعضاء المجلس أن رواندا موجودة في الواقع هناك لمجرد استغلال ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما قلنا في المرة السابقة، وأعود إلى مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأنني لم أذكرها في المرة السابقة، فإن هناك جانبا يجب التشديد عليه وهو أن الفقرة 30 من آخر تقرير لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر SS/2023/990) حددت أنه من بين الوحدات الرواندية التي تقاتل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجد أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعيدوا إلى رواندا وأعادت رواندا تدويرهم لترسلهم مجددا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاربة الجيش الكونغولي. هذه هي اللعبة التي تلعبها رواندا. ولا أريد أن ينخدع أعضاء المجلس بهذه اللعبة. لقد رأوا مدى خبثها الذي امتد لضمان انزعاج جميع الجيران. ولا أشك في أن جارا ثالثا سيشتكي من هذا الأمر في الجلسة المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.